المستقبل
AL-MUSTAQBAL
السبت 18-07-2009 العدد 3367
12

مجلس شورى الدولة يدعم قرار الهيئة المنظمة

تخصيص الرمز ٧٢ لـ«mtc» و٧١ لـ«Alfa»

بعد أن أصدرت «الهيئة المنظمة للاتصالات» في آذار (مارس) الماضي قراراً يقضي بتخصيص الرمز ٧١ لشركة «أم.تي.سي تاتش» والرمز ٧٢ لشركة «ألفا»، وبعد أن تقدمت وزارة الاتصالات، ممثلةً برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل، بطعن وبطلب وقف تنفيذ القرار المذكور أمام مجلس شورى الدولة، أعلنت الهيئة المنظمة أمس أن مجلس الشورى أصدر، أول من أمس، قراراً إعدادياً قضى برفض وقف تنفيذ قرار الهيئة المنظمة، ما يعني أن هذا القرار يبقى ساري المفعول ويتوجب تنفيذه تطبيقاً للقانون.

أما بالنسبة لقرار الهيئة المتضمن تحديد البدلات على الأرقام الخلوية والثابتة والمختصرة لسنة ٢٠٠٩، وبعد أن تقدمت وزارة الاتصالات بطعن وطلب وقف تنفيذ القرار المذكور أمام مجلس شورى الدولة، أفاد بيان صادر عن الهيئة المنظمة بأن «مجلس الشورى أصدر قراراً إعدادياً قضى بالموافقة على وقف تنفيذ قرار الهيئة إلى حين استكمال الإجراءات القانونية المتبعة».

وفي هذا السياق، أوضحت الهيئة ما يلي:

- إن قرار الهيئة تخصيص الرمز ٧١ لشركة «أم.تي.سي» والرمز ٧٢ لشركة «ألفا» (والذي يتيح توفير مليون رقم إضافي لكل من الشركتين عوضاً من نصف مليون لكل منهما)، قد أتى نتيجة المداولات التي جرت مع كافة الأطراف المعنية، وتلبية لحاجات السوق وللتوسعة المرتقبة على الشبكتين المعنيتين، وتفادياً لاحتمال نشوء سوق سوداء في حال عدم تلبية هذا الطلب في الوقت المناسب.

- بالرغم من قدرة الشركتين ووزارة الاتصالات على تنفيذ القرار المذكور أعلاه ضمن مهلة زمنية معقولة لا تؤثر في وضع السوق عند صدور هذا القرار، أي منذ منتصف آذار (مارس) الماضي، والذي جاء أساساً تلبية لحاجات السوق، لم تقم وزارة الاتصالات ومكتب المالكين والمشغلين بتنفيذه كما هو متوقع، وتطبيقاً لقانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ الذي أعطى بوضوح هذه الصلاحية للهيئة المنظمة للاتصالات، بل تم التقدم بطعن وطلب وقف تنفيذه أمام مجلس شورى الدولة.

- إن قرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٠٨/٢٣٧-٢٠٠٩، الذي رفض وقف تنفيذ قرار الهيئة ٢٠٠٩/١، جاء ليؤكد استمرارية العمل بهذا القرار ووجوب تنفيذه، ما يمكّننا من القول إن المهام والصلاحيات التي أناطها المشترع بالهيئة قد انتقلت بحكم القانون إلى هذه الأخيرة بعد تعيين أعضائها ومباشرة عملها وفقاً لنظامها الداخلي.

- على ضوء ذلك، ونظراً لحاجات السوق المتنامية بسبب الموسم السياحي، ونظراً لقدرة مكتب المالكين والمشغلين على تنفيذه ضمن مهلة زمنية معقولة، أرسلت الهيئة كتاب إنذار إلى شركة «ألفا» تطلب فيه الالتزام بتنفيذ قرار الهيئة ٢٠٠٩/١ في أسرع وقت ممكن بالتنسيق مع مكتب المالكين، وبالعودة عن أي قرار متخذ بتوزيع أرقام غير مخصصة بهذه الشركة في السوق، وإجراء المقتضى فوراً لتفادي نشوء سوق سوداء ناتجة عن التأخر في التنفيذ.

- تنفيذاً لقرار مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٠٨/٢٣٨-٢٠٠٩، الذي أوقف تنفيذ قرار الهيئة رقم ٢٠٠٩/٢، فإن الهيئة تعلن التزامها استكمال الإجراءات القانونية الضرورية المتبعة.

أخيراً، أشارت الهيئة في بيانها أنه «حفاظاً منها على مصالح المواطنين والمستهلكين، تلفت نظر جميع المعنيين إلى أن أي تأخر إضافي في تنفيذ القرار رقم ٢٠٠٩/١ قد ينعكس سلباً على المواطنين وعلى حاجات السوق خلال الموسم السياحي، وقد يؤدي إلى نشوء سوق سوداء جهدت الهيئة منذ البداية لتفاديها، وأنها تحمّل مسؤولية هذا التأخير، في حال حصوله، إلى الشركتين المعنيتين، وأنها ستقوم بكل ما هو متوجب لإنذار المعنيين بضرورة التنفيذ السريع تفادياً لأي انعكاس على المواطنين والسياح».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"